مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

الشرق الأوسط وأفريقيا: ما الذي نترقب حدوثه في عام 2022

استكشاف التطورات التي تؤثر على التجارة والاستثمار الإقليميين

وحدة أبحاث الإيكونومست

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٢

- ستستمر جائحة كوفيد -١٩ في الانحسار والانتشار عبر منطقة الشرق الأوسط. ومن غير المرجح أن تكون المتحورات الجديدة لفيروس كورونا (مثل دلتا و أوميكرون) هي الأخيرة ولكن سيتم تشديد تدابير السيطرة على الفيروس ثم تخفيفها، وستُكثّف قوانين فرض اللقاحات في عام ٢٠٢٢.

- ستقود دول مجلس التعاون الخليجي الغنية الطريق في حملة التلقيح الكامل ثم توفِّر جرعاتٍ معززةً لمعظم سكانها، فضلاً عن تنفيذ تدابير السلامة العامة المتقدمة على أمل حماية وتعزيز النشاط التجاري.

- ستتعافى معظم دول المنطقة، باستثناء بؤر الصراع الساخنة وإيران المنهكة من العقوبات، من الناتج الاقتصادي المتراجع خلال عام الأزمة بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، على الرغم من أن بعض القطاعات ستتخلف عن منحنى التعافي.

- سيستمر انقطاع سلسلة الإمدادات حتى عام ٢٠٢٢ ويلقي بظلاله على الانتعاش في جميع أنحاء المنطقة، في حين سيحصل قطاع السفر والسياحة على إيرادات متواضعة لكنه قد يفشل في استعادة مستويات النشاط السابقة للوباء حتى عام ٢٠٢٣.

- سيستمر الصراع في النقاط الأمنية الساخنة في المنطقة(العراق ولبنان وسوريا واليمن) وسيؤدي إلى استمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني طويل الأمد، وجميعها تعكس عوامل أيديولوجية قائمة على الهوية، والتأثير الخارجي من التنافس الإقليمي.

شهد الشرق الأوسط تجربة شديدة التقلب ناجمة عن جائحة كورونا في ٢٠٢٠-٢٠٢١ وسيظل يواجه التحديات التي يمثلها فيروس كورونا في عام ٢٠٢٢. اجتاحتْ الموجاتُ الثانية والثالثة (وفي حالات قليلة) الموجاتُ الرابعة من فيروس كوفيد -١٩ بلدانَ المنطقة خلال العامين الماضيين، والمتوقع أن تستمر جائحة كوفيد -١٩ في الانحسار والانتشار مع ظهور متحورات جديدة مثل متحورات دلتا و أوميكرون شديدة العدوى. كما ستتعرض أنظمة الرعاية الصحية للضغط وسيتم إنفاق المليارات على برامج التلقيح، وسيتم تخفيف وتشديد تدابير الاحتواء، وإنْ كان ذلك بدرجات

* هي عمل مستقل ضمن مجموعة الإيكونومست، تقدم رؤية عميقة وتحليلاً للتطورات الاقتصادية والسياسية في البيئات العالمية المعقدة، وتحدد الفرص والاتجاهات والمخاطر على المستوين العالمي والوطني.

متفاوتة بين بلدان المنطقة. وستكشف السنة الثالثة من الوباء عن أوجه عدم المساواة في المنطقة، مع حدوث انتعاش اقتصادي في دول الخليج الأكثر ثراءً والاقتصادات الأكبر حجماً، بينما ستعاني البلدان الأفقر التي تمزقها الصراعات من انعدام الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

دول مجلس التعاون الخليجي تقود السباق نحو التلقيح الكامل

تقود دول الخليج الثرية الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، جنباً إلى جنب مع إسرائيل وتركيا، الطريق نحو التلقيح الكامل لما لا يقل عن ٧٠٪ من السكان، وهي تعمل بالفعل على تعبئة الموارد لتوفير جرعات معززة لمعالجة المخاطر الناجمة من متحورات دلتا و أوميكرون شديدة العدوى. ولقد حققت الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت بالفعل إنجازات كبيرة في التلقيح الشامل وتتبعها البحرين والمملكة العربية السعودية وإسرائيل قبل نهاية عام ٢٠٢١ ، ويمكن أن تحقق تركيا وعُمان وإيران عمليات تلقيح جماعية في أوائل عام ٢٠٢٢ حيث أحرزت الأخيرة تقدماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة فقد عززت إيران برنامج التلقيح بنحوٍ كبير في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، باستخدام لقاح سينوفارم الصيني الصنع، وبدرجة أقل، لقاح سبوتنيك الخامس الروسي واللقاح الذي تصنعه شركة الأدوية البريطانية السويدية أسترازينيكا، إذ تهدف إيران إلى استكمال التلقيح الشامل في عام ٢٠٢٢ ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال استكمال إمداداتها الدولية بلقاحات محلية الصنع، بينما ستواجه الدول المضطربة - فلسطين ولبنان والعراق وسوريا واليمن- صعوباتٍ في إطلاق برامج التلقيح في عام ٢٠٢٢ وربما عام ٢٠٢٣، مما سيجعل هذه البلدان عرضةً لموجات جديدة من كوفيد-١٩ من شأنها أن تعمل على إطالة أمد الوباء في المنطقة وزيادة صعوبات أخرى مثل النزاع المسلح وانعدام الأمن المائي والغذائي والمظالم الاجتماعية.

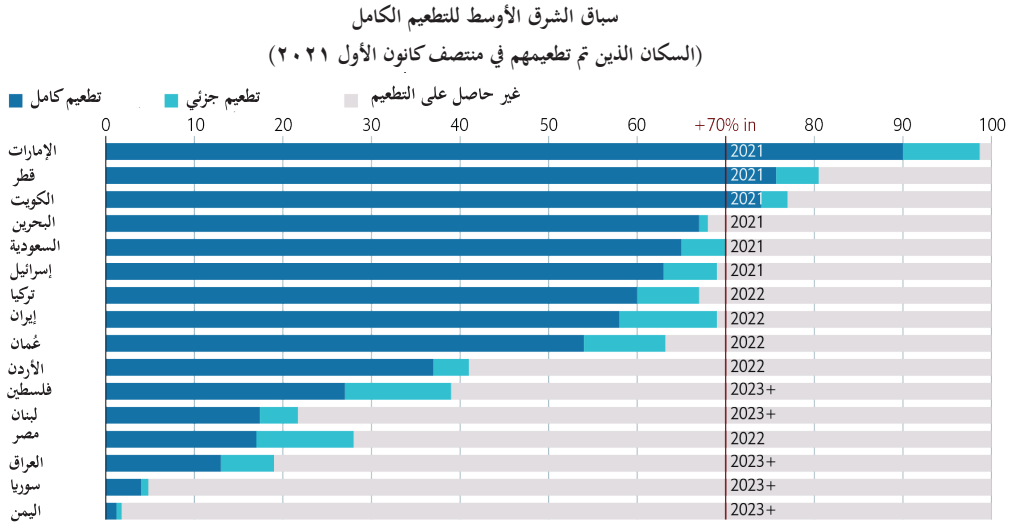

المصدر: EIU

فرض قوانين مشددة لتلقي اللقاح

لقد أثبتت الصين وروسيا براعتهما في استخدام دبلوماسية اللقاحات لإبراز القوة الناعمة في المنطقة وستواصلان دفع أجندتهما الجيوسياسية والتجارية في كل من الدول الأكثر ثراءً وفقراً في المنطقة،إذ عقدت صفقات في العديد من البلدان، وتظهر الإمارات العربية المتحدة ومصر كمراكز لإنتاج اللقاحات وتوزيعها. فضلاً عن ذلك، فإن نجاح أو فشل برامج طرح اللقاحات سيظهر بنحوٍ كبير في السياسات المحلية في بلدان مثل مصر وإسرائيل وتركيا، وستستفيد الدول ذات الثقل الإقليمي في مصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران من وصولها إلى اللقاحات للمساعدة في تعزيز أهدافها الدبلوماسية في المنطقة. ومن غير المرجح أن تكون المتحورات الجديدة لفيروس كورونا مثل دلتا و أوميكرون هي الأخيرة، مما يعني أنه من المرجح أن يتم تشديد تدابير السيطرة على انتشار الفيروس تدريجياً ثم تخفيفها خلال عام ٢٠٢٢ ومن المؤكد تقريباً أن دبلوماسية اللقاحات على المستويين الوطني والإقليمي سيتم تكثيفها.

لا تزال آفاق اقتصادات القطاع الهيدروكربوني تدعو إلى التفاؤل

سيؤدي الانتعاش الاقتصادي العالمي المستمر إلى استمرار الطلب على النفط وارتفاع الأسعار في عام ٢٠٢٢، على الرغم من تخفيف قيود حصص (أوبك +).وقد اتفق أعضاء (أوبك +) في شهر آب ٢٠٢١ على زيادة الإنتاج بمتوسط ٤٠٠ ألف برميل/يوم حتى شهر أيلول ٢٠٢٢ لكن السوق سيظل يعاني من نقص المعروض خلال هذا العام، مما سيُبقي أسعار النفط الخام مرتفعة عند ٧٥ دولاراً أمريكياً / برميل للسنة ككل. ومن مصلحة أعضاء (أوبك+) الحفاظ على أسعار النفط عند مستوى ٧٠ دولاراً للبرميل تقريباً، مما يسمح لمعظم منتجي النفط بموازنة ميزانياتهم دون كبح الطلب على النفط. وبحسب صندوق النقد الدولي، ستكون أسعار النفط المتوقعة أعلى من أسعار نقطة التعادل المالي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين.في حين إنَّ المملكة العربية السعودية والكويت وعُمان والإمارات لديها أسعار نفط متوازنة في المنطقة تتراوح بين ٦٠-٧٠ دولاراً أمريكياً للبرميل؛ وأسعار نقطة التعادل للنفط في قطر أقل من ٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل، وأسعار النفط في البحرين أعلى من ٨٥ دولاراً أمريكياً للبرميل. وهكذا ستستفيد دول مجلس التعاون الخليجي بنحوٍ كبير من ارتفاع الإنتاج وارتفاع الأسعار من خلال زيادة عائدات الصادرات والعائدات المالية،وهو ما سيساهم إلى حد ما في معالجة الاختلالات المالية واختلالات الحساب الجاري التي تراكمت خلال عام ٢٠٢٠ بسبب الأزمة الناجمة عن الوباء. ومن شأن ذلك أن يساعد على دفع استثمارات القطاعين العام والخاص في قطاعات السلع الأساسية واستراتيجيات التنويع.

المصدر: EIU

التعافي من الخسائر الناجمة عن الوباء

عادت دول مجلس التعاون الخليجي، وهي البحرين والكويت وعُمان وقَطَر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلى النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢١ بعد الركود الكبير في عام ٢٠٢٠ بسبب تأثير الوباء وأسواق الطاقة العالمية المتراجعة. إن ارتفاع إنتاج النفط والغاز، والطلب العالمي القوي على الطاقة، وأسعار النفط فوق نقاط التعادل، باستثناء البحرين، ستساهم في تحسين الظروف الاقتصادية وتساعد على تسهيل الدعم الاقتصادي المستمر للأسر والشركات الضعيفة. وسيدعم الاستثمارُ العام والخاص لدفع التنويع الاقتصادي في القطاعات عالية القيمة النموَّ السريع، لا سيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما ستساعد برامج التلقيح الجماعية على إعادة انتعاش قطاع السفر والسياحة، بينما من المتوقع أن تعزز التجارة في القطاع غير المتعلق بالطاقة وتدفقات الاستثمار الأجنبي. وستستعيد جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست مستويات الإنتاج قبل انتشار الوباء بحلول نهاية عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تحقق انتعاشاً سريعاً مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المستدام حتى عام ٢٠٢٦.

ستسجل الاقتصادات الرئيسة الأخرى في المنطقة - مصر وإسرائيل وتركيا - نمواً قوياً في عام ٢٠٢٢ وستحافظ على الزخم حتى عام ٢٠٢٦. وستكون إيران استثناءً من بين الاقتصادات الأكبر في الشرق الأوسط إذ ستكافح من أجل تخطّي الآثار الضارة الناجمة عن العقوبات الأمريكية وستشهد نمواً متواضعاً للغاية في عام ٢٠٢٢ ثم الركود حتى عام ٢٠٢٦.

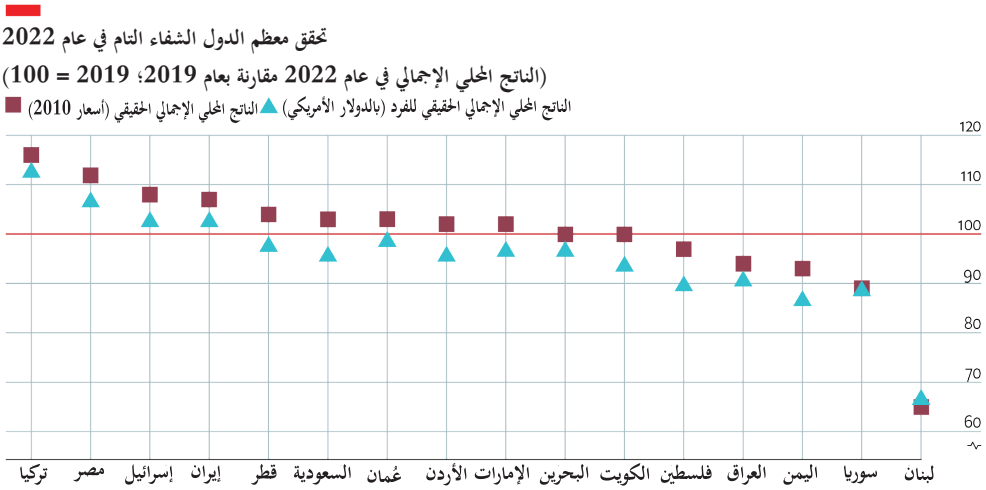

ستشتد المنافسة بين السعودية والإمارات

ستشتد المنافسة بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٢، مما يعكس الصراع بين هذين البلدين ليكونا المركزين المهيمنين في المنطقة على التجارة والاستثمار واللوجستيات والسياحة. وستواصل المملكة العربية السعودية طموحاتها في رؤية ٢٠٣٠ من خلال مجموعة من الإصلاحات المؤيدة للأعمال والداعمة للاستثمار، والاستثمارات الضخمة المدعومة من الدولة والجهود المبذولة لجذب المؤسسات والمستثمرين الأجانب من خلال تسهيل المتطلبات، بما في ذلك مبادرات مثل صنع في السعودية، مشروع المقر الرئيس، برنامج الشريك للاستثمار وقانون مشاركة القطاع الخاص الذي تم سَّنه مؤخراً. يمكن أن يكتسب مشروع المقر الرئيس زخماً مع قيام المزيد من الشركات الأجنبية بإنشاء مقار إقليمية في المملكة العربية السعودية لضمان الوصول إلى السوق السعودية من أجل العقود المدعومة من الدولة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولن تقف الإمارات من جانبها مكتوفة الأيدي بل ستواصل تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى جذب الشركات والمستثمرين الأجانب، والتي تضمنت حتى الآن قيوداً أكثر مرونة على الملكية الأجنبية، وسهولة الحصول على الجنسية للمواطنين الأجانب، والتحول إلى أسبوع العمل من الاثنين إلى الجمعة ومبادرة «مشاريع الخمسين» الجديدة –هي سلسلة من المشاريع التنموية والاقتصادية التي تهدف إلى ترسيخ مكانة الإمارات كمركز تجاري و لوجستي رائد في الشرق الأوسط. ويبدو مما تقدم أن المنافسة الخاضعة للسيطرة والمكثفة أمر لا مفر منه في العام المقبل حيث يسعى كلا

البلدين إلى تحقيق مصالحهما التجارية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، والتي يتداخل الكثير منها في مجال الأعمال غير القائمة على الطاقة والتكنولوجيا.

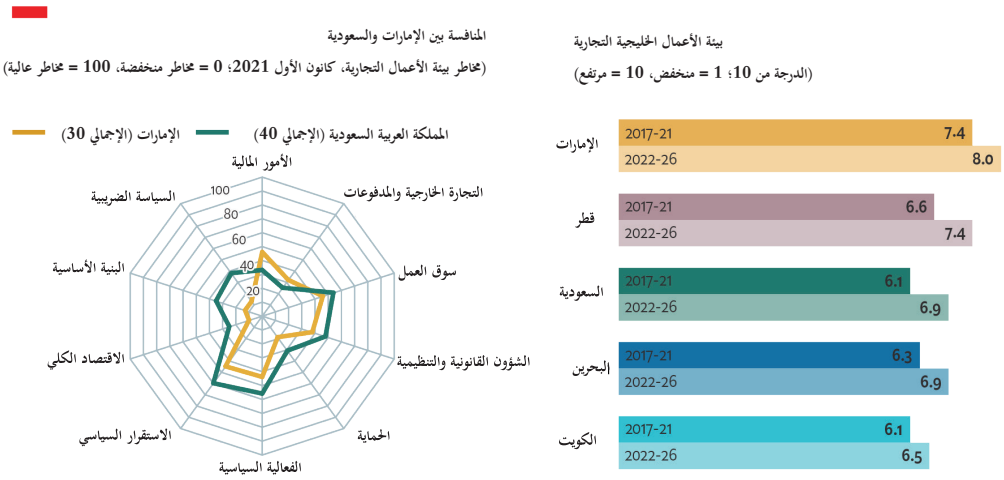

استمرار انقطاع سلسلة الإمدادات

وستظل قضايا سلسلة الإمداد التي ظهرت في أعقاب انتشار الوباء تؤثر على العمليات التجارية في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٢. وسيواصل الانتعاش العالمي المستمر الضغط على الإمدادات المتاحة والأسعار المحلية للمعادن واللدائن والمواد الكيميائية والمطاط والمعدات الكهربائية وأجزاء المركبات ومواد البناء والمصانع والآلات والحواسيب والإلكترونيات، من بين منتجات أخرى. وستظل الضغوط على النقل الدولي مرتفعة، الأمر الذي سيشهد تقييد الشحن الجوي واقتراب الشحن البحري من تحقيق قدرته الاستيعابية في عام ٢٠٢٢، بينما ستظل الضغوط على أسعار النقل مرتفعة. وستكون قدرة الشحن البحري تحت ضغط في عام ٢٠٢٢ في خضم الطلب المرتفع والافتقار إلى إضافات أساسية جديدة إلى قدرة الشحن البحري. وفي الوقت نفسه، فإن قدرة الشحن الجوي متخلفة وقد لا تعود إلى مستوياتها ما قبل انتشار وباء كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٢ بسبب القيود المستمرة على السفر الدولي للمسافرين وما يتعلق بذلك من تراجع في خدمات الطيران. وسيتطلب انقطاعُ الإمدادات وضغوط الأسعار وتصاعد التقلبات وعدم اليقين إدارةً دقيقةً من جانب الشركات العاملة في الشرق الأوسط.

مبادرة الحزام والطريق الصينية

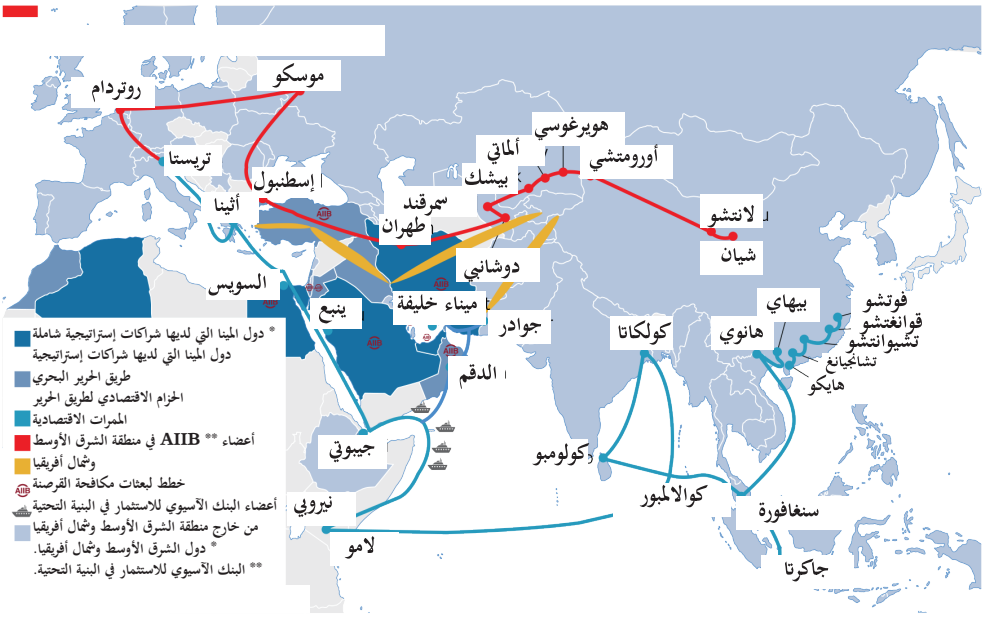

المصدر: المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

التوتر والصراع الإقليمي سيظل مستمراً

سيظل الوضع الأمني في المنطقة متقلباً في عام ٢٠٢٢،حيث لا تزال سوريا واليمن والعراق غارقة في حروب أهلية وصراع مكثف، ويعاني لبنان من اضطرابات أهلية. وسيستمر التنافس بين المملكة العربية السعودية وإيران، فضلاً عن التوتر بين إسرائيل وإيران، في إثارة الحروب بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة.

ستظل المملكة العربية السعودية تنظر إلى إيران بأنها تهديدٌ جدّيٌّ للاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، يبدو أن المسؤولين السعوديين أكثرُ استعداداً للضغط من أجل التقارب الدبلوماسي بين الخصوم القدامى، وهو ما يعكس جزئياً نهجاً أكثرَ تصالحيةً تجاه إيران تتبناه الولايات المتحدة وضغوطاً

من جانب الولايات المتحدة لإنهاء الحرب المطولة في اليمن، حيث كانت المملكة العربية السعودية تقاتل المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران.ومن الممكن أن تتحسن العلاقات السعودية الإيرانية في عام ٢٠٢٢، ولكن في الوقت نفسه هناك عوامل معقدة متعددة قد تعرقل العملية عن المضي في مسارها.

ومن الممكن أن تجتاحَ موجةٌ جديدة من الانتفاضات المؤيدة للديمقراطية والمناهضة للحكومة المنطقةَ العربيةَ (الربيع العربي بنسخته الثالثة) في عام ٢٠٢٢. إنَّ العوامل الأساسية التي دفعت المشاعر المناهضة للحكومة في الربيع العربي ٢٠١٠-٢٠١١ وموجة ثانية من الاحتجاجات من أواخر عام ٢٠١٨ إلى أوائل عام ٢٠٢٠ قائمةٌ ويمكن أن تعود التوترات بسهولة في مصر ولبنان وليبيا وإيران والعراق والسودان وسوريا واليمن وأماكن أخرى في المنطقة. وستظل المخاطر السياسية والأمنية مرتفعة بالنسبة لجزء كبير من الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٢، مما سيعَقِّد المشهد ويضيف تكلفةً إضافيةً لصفقات التجارة والاستثمار في المنطقة.

صفقة إيران النووية ستكون بعيدة المنال

من المرجح أن تفشل جهود التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠٢٢ لإحياء الاتفاق النووي الدولي مع إيران. وعلى الرغم من اتّخاذ الولايات المتحدة نهجاً أكثرَ توافقيةً تجاه إيران تحت رئاسة جو بايدن، إلا أن قائمة المطالب الإيرانية الواسعة والهجوم الدبلوماسي الإسرائيلي متعدد الجوانب ضد إيران، على المستويين الإقليمي والعالمي، سوف يجتمعان لإفشال المحادثات بين المجتمع الدولي - بقيادة الولايات المتحدة والدول الأوروبية - وإيران للتوصل إلى اتفاق جديد من شأنه أن يسمح لإيران بمواصلة برنامجها النووي أو رفع مجموعة العقوبات الاقتصادية ضد إيران.

لن تتحسن العلاقات بين إسرائيل وإيران في عام ٢٠٢٢. وستستمر الحرب الخفية التي تخوضها إسرائيل وإيران لسنوات عديدة على مختلف الأصعدة، ويمكن أن يتسع الصراع ليشمل الحرب الإلكترونية، مع زيادة تواتر الهجمات الإلكترونية على الأهداف المدنية نظراً لقدرة واستعداد كلا البلدين، ولا سيما إسرائيل، لتنفيذ استراتيجيات لتعطيل الخدمات العامة والبنية التحتية للأعمال وإلحاق الضرر الاقتصادي.

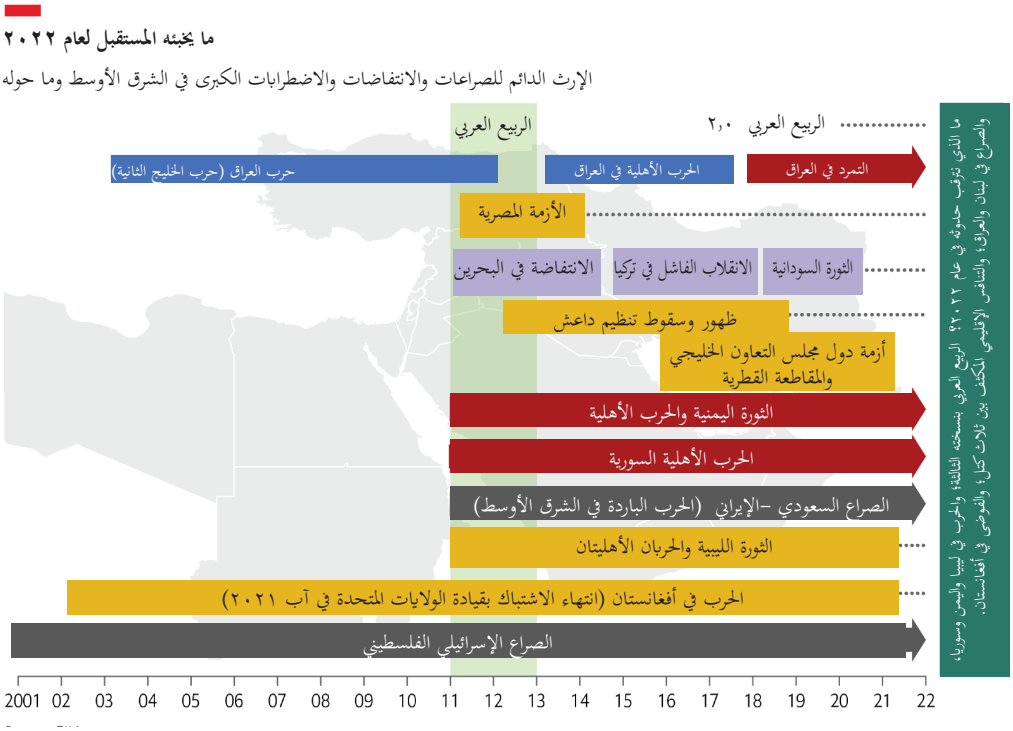

أفريقيا في عام ٢٠٢٢

- ستستمر أفريقيا في المعاناة من الآثار المستمرة لوباء كوفيد -٩١ والمخاطر المتعلقة بموجات العدوى المستقبلية، لا سيما بالنظر إلى الظهور المحتمل لمتحورات جديدة ومعدلات التلقيح المنخفضة في معظم أنحاء المنطقة.

- قد تكون أفريقيا إحدى المناطق الأساسية في العالم التي سيتسارع فيها النمو الاقتصادي في عام ٢٢٠٢، ولكن هذا التحسن سيكون بسيطاً وسيأتي في أعقاب عام ١٢٠٢. فضلاً عن ذلك، سيكون الأداء الاقتصادي في المنطقة غير مكتمل، مع ضعف أداء الاقتصادات الرئيسية مرة أخرى.

- سيتلقّى مصدروا السلع الأساسية في المنطقة دفعةً من إيرادات السوق المزدهرة لمنتجات الطاقة وغيرها التي ستشهد طلباً عالمياً قوياً وأسعاراً مرتفعة للنفط والغاز والمعادن الصلبة والمعادن والأخشاب والعديد من الصادرات الغذائية في عام ٢٢٠٢.

- سيشهد قطاع السفر والسياحة عاماً صعباً آخرَ في عام ٢٢٠٢، مع وجود وجهات سياحية يائسة من رؤية زيادة في عدد الوافدين في ظل مواجهة السنة الثالثة من وباء كورونا، التي يحتمل أن تتسم بظهور متحورات جديدة من الفيروس، وانخفاض معدلات التلقيح في جميع أنحاء أفريقيا والقيود المتقطعة المفروضة على السفر من جانب الحكومات في الأسواق السياحية في أوروبا وآسيا.

- ستشكل بؤرُ الصراع الساخنة خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار في عام ٢٢٠٢ لكل من البلدان المعنية بنحوٍ مباشر والدول المجاورة أيضاً. وتشمل هذه الحرب الأهلية في إثيوبيا والصراعات طويلة الأمد في ليبيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. والصراع الذي يغذيه المتطرفون عبر منطقة الساحل وشمال موزمبيق؛ والعنف بين القوات الحكومية والانفصاليين في المناطق الناطقة باللغة الإنجليزية في الكاميرون.

ستستمر جائحة كوفيد-١٩ في إلقاء ظلالها على أفريقيا وتشكل تهديداً كبيراً على الأرواح وسبل العيش مع ظهور متحورات جديدة للفيروس في عام ٢٠٢٢ وقد دفعت متحورات دلتا و أوميكرون بالفعل إلى تشديد إجراءات الاحتواء المحلية في بعض البلدان وإعادة فرض قيود السفر الدولية من قبل الحكومات الأفريقية والأجنبية. وستنخفض موجات العدوى المتتالية وتنتشر عبر القارة في عام ٢٠٢٢، وتزداد المخاطر المرتبطة بتصاعد أزمة الصحة العامة بسبب تخلف معظم أجزاء أفريقيا كثيراً عن المناطق الأخرى في العالم من حيث انتشار اللقاحات. وبحلول منتصف كانون الأول من عام ٢٠٢١،لم تقم سوى حفنة من الدول الأفريقية (بالكامل أو جزئياً) بتلقيح أكثر من ٤٠٪ من سكانها، قامت معظم البلدان بتلقيح ٢٥٪ أو أقل من سكانها ، ومما يثير القلق أن بعضاً من أكبر اقتصادات المنطقة والبلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان - وهي الكاميرون والكونغو برازافيل وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا – لقّحوا سكانهم بنسبة أقل من ١٥٪. وستستمر شمال أفريقيا وجنوب أفريقيا في ريادتها في تنفيذ برامج اللقاحات في عام ٢٠٢٢، مما يعكس تطوير مواقع إنتاج اللقاح وتوزيعه في مصر والجزائر والمغرب وجنوب أفريقيا، والوصول إلى سلاسل التوريد العالمية مع تكثيف دبلوماسية اللقاحات الدولية. ومع ذلك، ستظل المنطقة ككل تعاني من احتكار اللقاحات من قبل البلدان المتقدمة، وقضايا القدرة على تحمل التكاليف،وتراجع البنية التحتية.

معدلات تلقّي اللقاح ضد كوفيد-١٩ في أفريقيا، كانون الأول ٢٠٢١

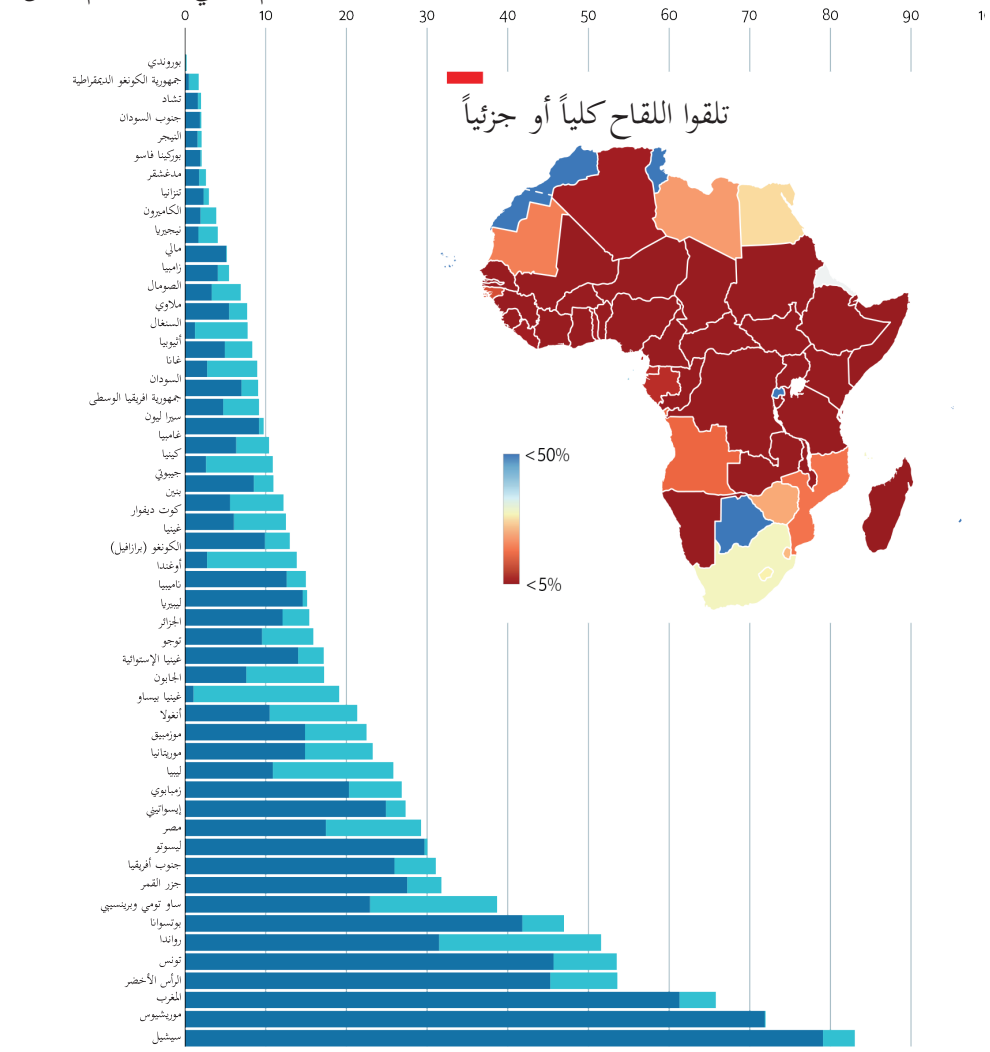

ستشهد أفريقيا انتعاشاً اقتصادياً مختلطاً في عام ٢٠٢٢

وكان الطريق إلى الانتعاش في معظم أنحاء أفريقيا منذ الأزمة في عام ٢٠٢٠ بطيئاً بسبب استمرار الضغوط المالية وارتفاع مستويات الديون وارتفاع معدلات البطالة ومحدودية انتشار اللقاحات، وقد تكون أفريقيا هي المنطقة الوحيدة الواعدة - باستثناء الشرق الأوسط - التي ستشهد تسارعاً في النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٢، لكنَّ هذا يعكس إلى حد كبير تحسناً بسيطاً في عام ٢٠٢١ بالنسبة لمعظم القارة، ويمكن وصف الانتعاش المستمر في أفريقيا بأنه مزيج متنوع من الأداء، إذ سيكون أداء معظم الدول ذات الثقل الكبير في المنطقة - وهي الجزائر وأنغولا وإثيوبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسودان وزامبيا - ضعيفاً مرة أخرى، وفي الاقتصادات التجارية الأصغر والأكثر ديناميكية –لا سيما السنغال وكوت ديفوار وغانا في غرب أفريقيا وأوغندا ورواندا- ستقود تنزانيا (وبدرجة أقل،كينيا في شرق أفريقيا) الطريق من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما على المستوى القطّاعي، فسيحصل مصدرو السلع الأساسية على دفعة من الطلب العالمي القوي وارتفاع أسعار الهيدروكربونات والمعادن والأخشاب والمنتجات الغذائية، لكن قطاع السفر والسياحة سيواجه عاماً صعباً آخرَ في عام ٢٠٢٢.

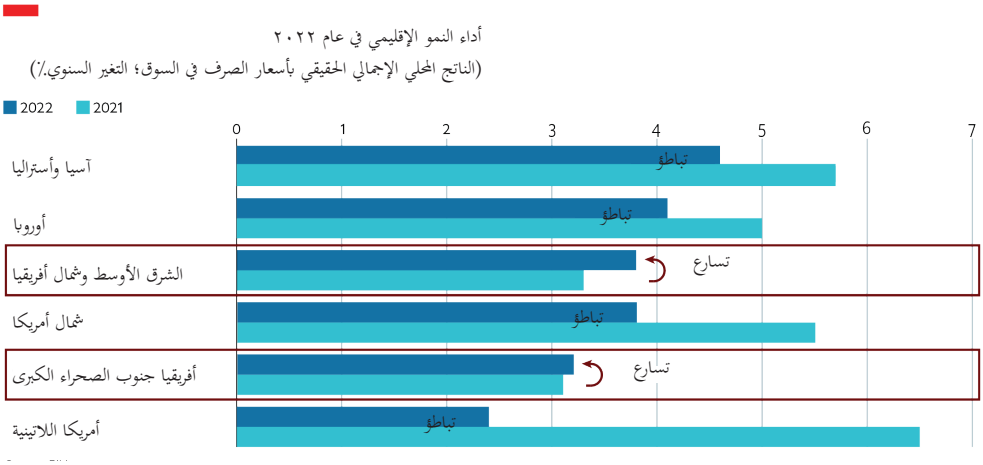

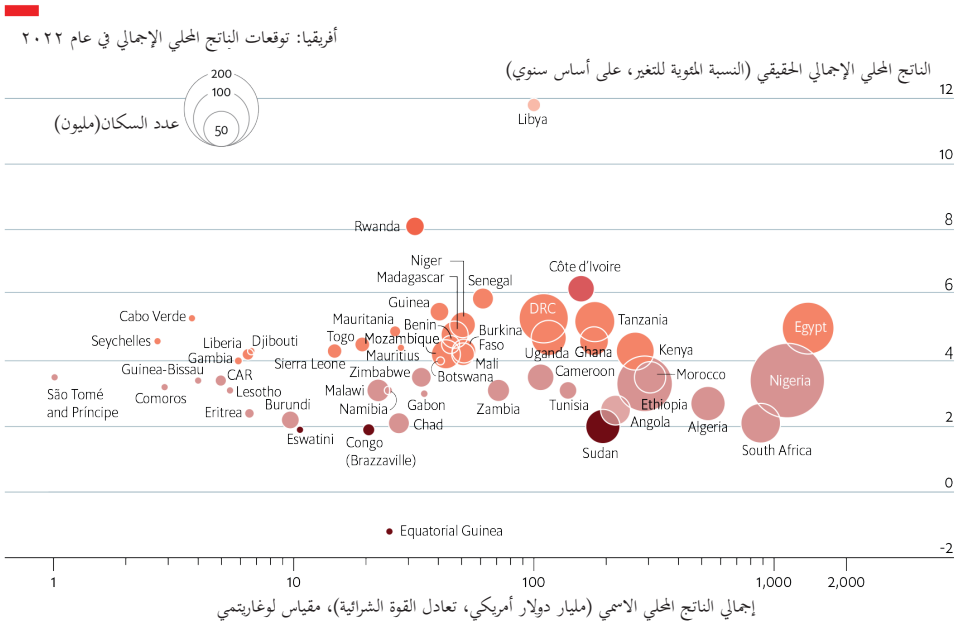

أسعار السلع في ارتفاع مستمر حتى عام ٢٠٢٢

كان الانخفاض الأخير الناجم عن الوباء في أسعار السلع الأساسية قصيرَ الأجل نسبياً إذ عادت أسواق السلع إلى وضعها الطبيعي في عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه المتزايد في أسعار السلع (وإن كان بوتيرة أبطأ) في عام ٢٠٢٢، وهو ما يبشر بالخير بالنسبة لإيرادات الشركات وتقاسم الأسعار بين منتجي الطاقة والمعادن والمواد والغذاء في أفريقيا. وسيوفر الطلب القوي والأسعار المرتفعة مكاسبَ ماليةً غير متوقعة في الوقت المناسب، حتى وإن كانت مؤقتة،كما ستوفر بعض التنفيس المالي لمصدّري الموارد الطبيعية في أفريقيا.أما الجهات الأكثر تأثراً بتقلبات أسعار السلع الأساسية فهي شركات الطاقة الكبرى في الجزائر وأنغولا ومصر وليبيا ونيجيريا، فضلاً عن دول التعدين في بوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وموريتانيا والمغرب وناميبيا والنيجر وسيراليون وجنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي.

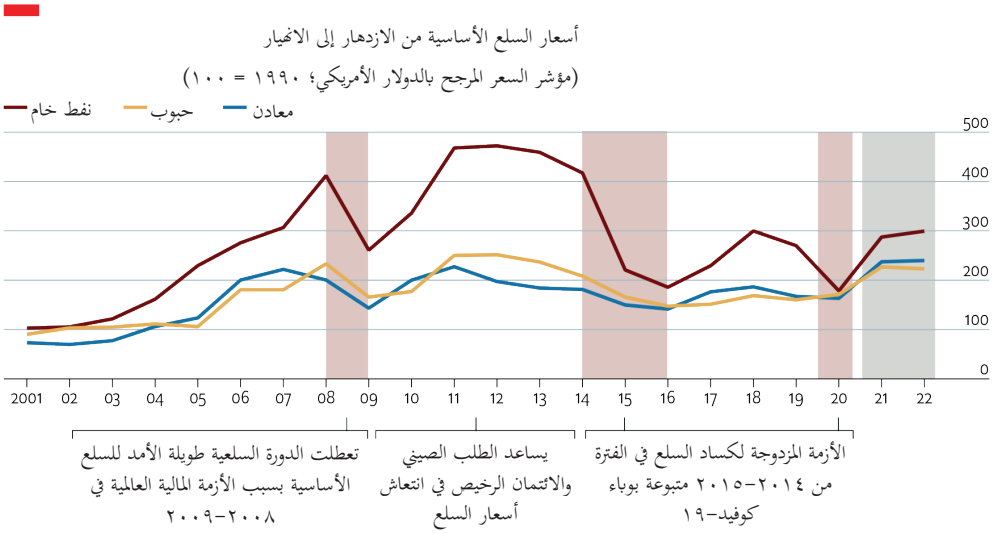

ارتفعت أسعار السلع الزراعية بنحو كبير في عام ٢٠٢١ ومن المتوقع حدوث ارتفاع بسيط آخر في أسعار القطاع الزراعي في عام ٢٠٢٢ وسط قيود الإنتاج والطلب العالمي القوي. وستنخفض أسعار بعض المعادن والمواد الصناعية (بما في ذلك الفولاذ والألمنيوم) في عام ٢٠٢٢، لكن معادن أخرى مثل النحاس والنيكل ستستمر في الارتفاع، مدعومة بطفرة في الاستثمار في صناعات الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية وغيرها من المواد التي تركز على المناخ. ومن ناحية أخرى، سوف تظل أسعار النفط والغاز مرتفعة في عام ٢٠٢٢، على افتراض أنَّ أعضاء تحالف (أوبك +) يحافظون على قدر من ضبط الإنتاج طيلة العام وأنَّ الإمدادات غير التابعة للأوبك تظل دون مستويات ما قبل الوباء. بيد أن المسار التصاعدي لأسعار السلع الأساسية سيكون مؤقتاً ومن المتوقع أنْ تنخفض الأسعار في عام ٢٠٢٣.

تسديد «فوائد الديون» أصبح أكثر إيلاماً

استمر الاقتراض الخارجي من قبل الدول الأفريقية في الارتفاع طوال فترة الوباء وسيظل على مسارٍ تصاعدي في عام ٢٠٢٢. وقد وصل الدين السيادي المقوَّم بالعملة الأجنبية إلى مستوىً قياسي وتجاوز ١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ وسيتجه نحو الارتفاع في عام ٢٠٢٢. إن الزيادة في احتياجات التمويل العام والرغبة الشديدة في الاقتراض الخارجي تعكس إلى حد كبير الآثار المستمرة

للركود الناجم عن الوباء في جميع أنحاء القارة في عام ٢٠٢٠، والانتعاش الاقتصادي المتواضع لمعظم البلدان في ٢٠٢١-٢٠٢٢. ومن المتوقع = استجابةً للضغوط المالية الشديدة - أن تستمر عدد من البلدان الأفريقية في الاستفادة من التمديد حتى منتصف عام ٢٠٢٢ لسداد مدفوعات رأس المال والفوائد المعلقة بموجب مبادرة تعليق سداد فوائد الديون لمجموعة العشرين، والتي من المقرر أن تنتهي في عام ٢٠٢١.

قد يصبح تخفيفُ عبء الديون الخارجية مصدرَ قلقٍ أكثرَ إلحاحاً لبعض البلدان، وتأثراً به قد تضطر الدول الأفريقية المنكوبة إلى السعي لإعادة هيكلة «حقيقية» لملفات ديونها الخارجية، الأمر الذي قد يستلزم دعوات لشطب الديون، وخفض رأس المال، والتمديد من الدائنين متعددي الأطراف والثنائيين ومن القطاع الخاص. وعند الاقتضاء، من المرجح أن يتبنى الدائنون لأفريقيا من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية - والذين لا يزالون متشككين إلى حد كبير بشأن تخفيف عبء الديون على نطاق واسع - نهجاً انتقائياً أو خاصاً بكل بلد في مفاوضات الديون يتماشى مع مصالحهم الاستراتيجية. وعلى التجار والمستثمرين المنخرطين في الأسواق الحدودية في أفريقيا مراقبة الموارد المالية الوطنية من كثب بحثاً عن علامات التدهور التي قد تُضعِف في النهاية قدرةَ النظراء المحليين على خدمة القروض وسدادها أو الوفاء بالمدفوعات التعاقدية.

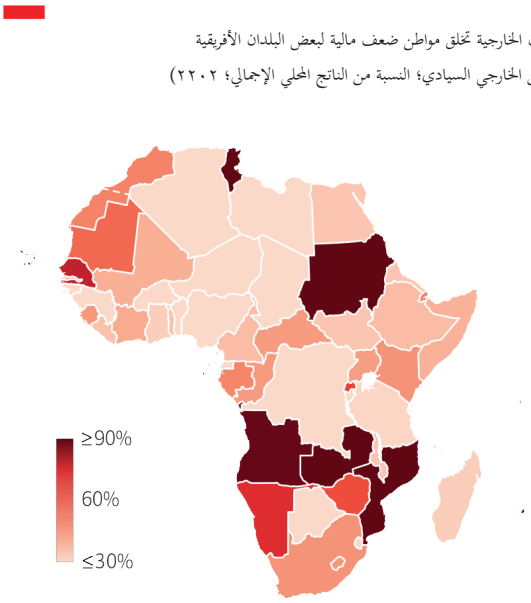

تصاعد الضغوط على أسعار الصرف

ستشهد معظم الدول الأفريقية فقدان قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي في عام ٢٠٢٢،إذ من المتوقع أن تشهد ٤١ دولة أفريقية من أصل ٥٤ انخفاضاً اسمياً بين نهاية عام ٢٠٢١ ونهاية عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع حدوث تقلبات متزايدة في أسعار العملات نظراً للعوامل المختلفة، بما في ذلك الآثار المستمرة للوباء والتعافي الاقتصادي المتواضع، والتمويلات الوطنية الممتدة وأسواق السلع الصاعدة، وبحث المستثمر الدولي عن العائد وزيادة التضخم السنوي. ويبدو أنَّ هذا التحيز يتجه نحو ضعف العملة، مع تزايد التقلب والقابلية للتأثر بتقلبات كبيرة في قيمة العملات، مما سَيُعَقِّد بعض الصفقات التجارية والاستثمارية في القارة. ومن المتوقع أن يشهد كلٌّ من السودان وإثيوبيا المتعثرتين أكبرَ انخفاضٍ في قيمة عملاتهما خلال عام ٢٠٢٢ مقابل الدولار الأمريكي ، وسيؤدي هذا الانخفاض في قيمة العملة إلى زيادة الضغوط التضخمية في جميع أنحاء أفريقيا ومن ثم إلى تفاقم مشكلات سداد فوائد الديون الخارجية بين دول المنطقة المثقلة بالديون، وكلاهما من المصادر المحتملة للضائقة المالية والاضطرابات الاجتماعية ، وستشهد ثلاثون دولةً أفريقيةً متوسطَ تضخمٍ سنوي في أسعار المستهلك بنسبة ٥٪ أو أكثر في عام ٢٠٢٢، بينما ستشهد عشر دول – بما فيها أنغولا وإثيوبيا ونيجيريا وزامبيا وزيمبابوي- تضخماً واضحاً.

ضغوط سعر الصرف المتصاعدة في أفريقيا، ٢٠٢٢

(تعديل متوسط السعر، ٢٠٢١–٢٢٢٠، العملة المحلية: دولار أمريكي)

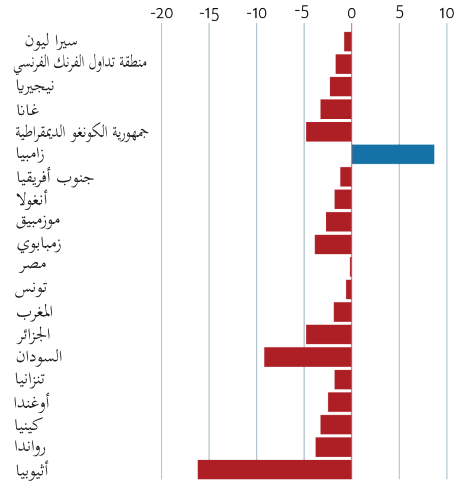

(سلبي = انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي؛تعديل متوسط السعر)

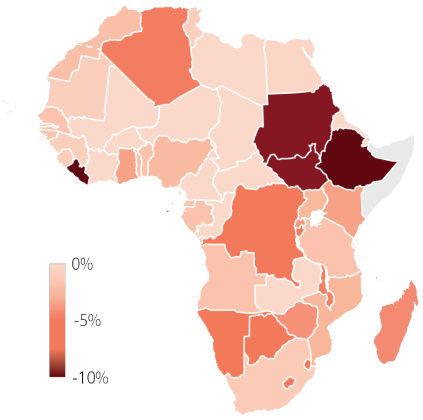

أوقات عصيبة يشهدها قطاع السفر والسياحة

يمكن أن يشهد قطاع السفر والسياحة في بعض البلدان الأفريقية تحسناً في عام ٢٠٢٢، على الرغم من أن العودة إلى مستويات النشاط التجاري ما قبل الوباء تبدو غير مرجحة إلى حد كبير في جميع المناطق السياحية في أفريقيا. وتحاول أكبر أسواق السياحة في أفريقيا يائسةً إعادة تشغيل قطاعي السفر والسياحة، إلا أن هذه الجهود ستستمر في مواجهة الصعوبات بسبب ظهور متحورات جديدة لـفيروس كوفيد-١٩ مثل دلتا و أوميكرون، فضلاً عن بطء الاستجابة الدولية. وتشمل هذه الأسواق (التي تم قياسها بإيرادات السياحة في عام ٢٠١٩، قبل انتشار الوباء) جنوب أفريقيا (٨,٤ مليار دولار أمريكي)، والمغرب (٨,٢ مليار دولار أمريكي)، وتنزانيا (٢,٦ مليار دولار أمريكي)، وتونس (٢,١ مليار دولار أمريكي)، وموريشيوس (١,٨ مليار دولار أمريكي)، ونيجيريا (١,٤ مليار دولار أمريكي) وغانا (١,٤ مليار دولار أمريكي) وأوغندا (١,٤ مليار دولار أمريكي) وكينيا (مليار دولار أمريكي)، وتستثمر الحكومات في هذه البلدان بكثافة لتعزيز آفاق صناعاتها السياحية مع التركيز على تأمين انتعاش جزئي في عام ٢٠٢٢ وربما انتعاش أقوى بكثير في عام ٢٠٢٣، حيث سيعتمد المستقبل القريب للسفر والسياحة بنحو كبير على نجاح برامج التلقيح والانتعاش الاقتصادي في أسواق السياحة الرئيسية لأفريقيا في أوروبا وآسيا. ومن المرجح أن يتعافى السفر السياحي بنحوٍ أسرع من السفر التجاري، لا سيما وأن الأخير قد خرج من فترة انتقالية ناجمة عن الوباء وتكّيف بسرعة مع العمل من بعد والشبكات عبر الإنترنت، مما يقلل من الحاجة والرغبة في السفر الدولي غير الضروري.

بؤر الصراع والأزمات

سيكون لدى أفريقيا العديد من بؤر الصراع الساخنة التي يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٢ والتي تُعدُّ خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار في كل من البلدان المعنية بنحوٍ مباشر وفي الدول المجاورة. ومن شأن بؤر الصراع الساخنة هذه أن تؤدي إلى تفاقم القضايا المحيطة بالأمن المائي والغذائي والبطالة والفقر والجريمة المنظمة والقمع والنازحين. سيكون عام ٢٠٢٢ عاماً صعباً بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مناطق الصراع المحتملة في أفريقيا، في حين ستظل نسب المخاطر السياسية والأمنية مرتفعة للغاية بالنسبة للتجار والمستثمرين المتعاملين مع البلدان الأفريقية غير الآمنة.

إن انحدار إثيوبيا السريع من واحدة من أسرع البلدان نمواً في أفريقيا إلى بلد تمزقه الاضطرابات الاجتماعية والحروب الأهلية سيستمر في عام ٢٠٢٢، فالقوات الحكومية تتجمع ضد جبهة تحرير تيغراي الشعبية المتمردة في حرب لا يبدو فيها أيٌّ من الجانبين قوياً بما يكفي للفوز بها. ويشعر المراقبون والوسطاء الدوليون بالقلق من أنْ يتصاعد الصراع خارج نطاق السيطرة ويمتد عبر الحدود، مما يجر الصومال والسودان المعرضة للانقلاب إلى حرب استدرجت بالفعل قوات من إريتريا.ستستمر الحروب الأهلية التي طال أمدها في أفريقيا الوسطى وليبيا والصومال وجنوب السودان حتى عام ٢٠٢٢ ولا تظهر بوادر تذكر على انحسارها، الأمر الذي سيستقطب جهود حفظ السلام والوساطة الإقليمية والدولية، إلا أنه من المتوقع إحراز تقدم ضئيل في ضوء الصراع من أجل السيطرة على المشهد السياسي وتأمين السيطرة على اقتصادات الحرب الراسخة.

ستستمر الأزمة الإنسانية والأمنية التي تجتاح منطقة الساحل في غرب وشمال وسط أفريقيا في التفاقم، مع تزايد العنف بين الأعراق وزيادة أعداد الجهاديين. وستستمر الميليشيات والجهاديون في السيطرة على مناطق واسعة من المناطق الريفية في موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد (مجموعة دول الساحل الخمس)، وكذلك أجزاء من السودان وأقصى شمال نيجيريا والكاميرون. إن قمع تهديد التطرف العنيف والإرهاب الداخلي وعبر الحدود سيثبت أنه من الصعب للغاية- إِنْ لم يكن من المستحيل- تحقيقه في عام ٢٠٢٢ ، نظراً لضعف عمليات الأمن القومي وفرصة المتطرفين للاستفادة من المظالم المحلية. ومن المتوقع زيادة التعاون بين الدول الأفريقية المتضررة والدعم العسكري من الجهات الفاعلة - مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي (لا سيما فرنسا) والولايات المتحدة - ولكنه سيستغرق إلى ما بعد عام ٢٠٢٢ لمعالجة القضايا الأساسية وتحسين الوضع الأمني.

النقاط الأمنية الساخنة في أفريقيا، ٢٠٢٢

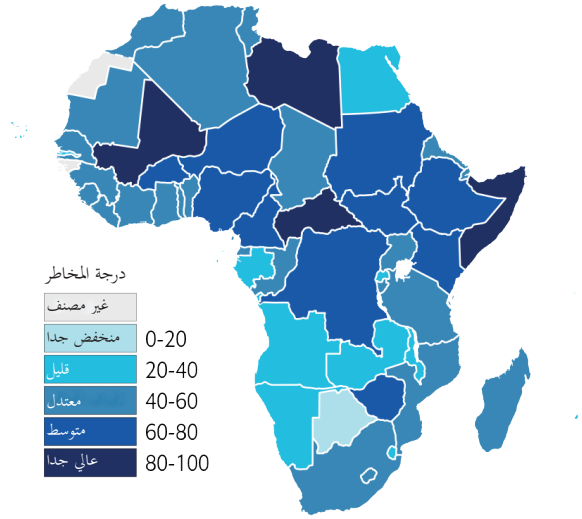

وهناك تمردٌ متطرف في مقاطعة كابو ديلغادو الغنية بالطاقة في موزمبيق - وهي الدولة التي تتلقى استثمارات هائلة من شركات الطاقة الدولية ــ منذ نهاية عام ٢٠١٧، وسوف يستمر في امتصاص قوات الأمن من موزمبيق وغيرها من الولايات من خلال مظلة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وربما الاتحاد الأفريقي.كما ستستمر «أزمة الناطقين بالإنجليزية» في منطقتين غربيتين من الكاميرون نظراً للموقف الدوغمائي للحكومة والنهج العسكري لقمع الأزمة بدلاً من حلها، بينما ستستمر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مواجهة صراع مدفوع بالموارد الطبيعية في شرق البلاد.

هوية البحث

اسم الباحث: وحدة أبحاث الإيكونومست

عنوان البحث: الشرق الأوسط وأفريقيا: ما الذي نترقب حدوثه في عام 2202

تأريخ النشر: ايار 2022

رابط البحث:

https://www.eiu.com/n/campaigns/middle-east-and-africa-in-2022/

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org